

المجلس التشريعي ينظم اعتصاما تضامنيا مع نواب القدس المهددين بالإبعاد



رئاسة ونواب التشريعي ووزراء وقادة الفصائل الوطنية والإسلامية والفعاليات الشعبية أثناء اعتصامهم في باحة التشريعي

مكشوفة لإفشال العملية الديمقراطية وعزل القدس عن الأراضي الفلسطينية ومعاقبة من نجحوا وفازوا في انتخابات عام ٢٠٠٦.

عقاب على الاختيار الديمقراطي

وفي كلمة الحقوقيين، شدد عصام يونس مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان على أن نواب القدس يخوضون المعركة الأنبل للدفاع عن القدس وأهلها، في ظل عملية تهويد مستمرة لكل المعالم العربية والإسلامية للمدينة المقدسة. ولفت إلى أن قرار الإبعاد يشكل عقابا للشعب الفلسطيني على خياراته الديمقراطية التي يريدها الاحتلال مفصلة على مقاساته الخاصة.

مسؤولياتها والعمل على إلغاء قرار الإبعاد كاملا.

الأجدر بالتمثيل الشعبي

من جانبه، أكد القيادي خالد البطش في كلمة القوى الوطنية والإسلامية أن المعركة مفتوحة مع الاحتلال في كل ساحة وميدان، لافتا إلى أن نواب القدس أدركوا أن التمسك بالثوابت والحفاظ عليها له ضريبة كبيرة وغالية تدفع من دمائهم وأرواحهم. وأشار إلى أن نواب القدس أثبتوا من خلال صمودهم أنهم الأجدر والأحق بتمثيل الشعب الفلسطيني، مضيفا أن ما جرى هو محاولة

القدس، والنواب المختطفين، مشيرا إلى أن تلك الممارسات ترقى لمستوى جرائم ضد الإنسانية يجب أن يحاكم عليها قادة الاحتلال كونها تشكل خرقا لجميع القوانين والمواثيق الدولية.

خيارنا.. مواصلة الاعتصام

وفي كلمته عبر الهاتف، أكد النائب محمد طوطح أن الاعتصام هو رسالة للاحتلال أننا شعب واحد ومتوحد خلف قضاياء ومتوحد في المعاناة والهم في الضفة وغزة وأراضي ٤٨ وحتى الشتات، مشددا على أن خيارهم هو مواصلة الاعتصام، وعلى المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان أن تتحمل

أبو السبح: ممارسات الاحتلال

ضد النواب والأسرى ترقى إلى

مستوى جرائم ضد الإنسانية

د. بحر يستهجن صمت المجتمع

الدولي والمؤسسات الحقوقية على

جريمة الإبعاد

استهجن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي صمت المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان بعد مرور عام كامل على صدور قرار إبعاد النواب المقدسين من قبل الكيان الصهيوني (محمد أبو طير وأحمد عطون ومحمد طوطح) ووزير شئون القدس السابق خالد أبو عرفة، الذين دخل اعتصامهم في مقر الصليب الأحمر بالقدس عامه الثاني.

انتهاك للحصانة البرلمانية

جاءت أقوال د. بحر خلال الاعتصام التضامني الذي نظمه المجلس التشريعي مع نواب القدس المهددين بالإبعاد ووزيرها السابق في باحة المجلس بحضور عدد من النواب والوزراء والمسؤولين الحكوميين وقيادات الفصائل الفلسطينية وعدد كبير من الفعاليات الشعبية والوطنية. ولفت بحر إلى أن سلطات الاحتلال الصهيوني لم تأبه لحصانة النواب البرلمانية أو حقوقهم السياسية والقانونية كنواب منتخبين يمثلون شعبهم داخليا وخارجيا، بل تحدت كل الأعراف الدولية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

أين البرلمانات والمنظمات العربية والدولية؟

كما دعا البرلمانات العربية والإسلامية، والبرلمان الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، لتحمل مسئولياتها السياسية

كما دعا البرلمانات العربية والإسلامية، والبرلمان الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، لتحمل مسئولياتها السياسية

"التشريعي" يعقد جلسة خاصة بعد مرور عام على قرار إبعاد النواب المقدسين وفي الذكرى الخامسة لاختطاف النواب

تقرير لجنتي "القدس" و"التربية" يدعو إلى رفع

4 - 5

دعوى قضائية لدى المحكمة الجنائية الدولية

والمنظمات الأممية لإبطال قرار الإبعاد

د. بحر يدعو عباس إلى فتح أبواب «التشريعي»

في رام الله أمام النواب ردا على الاحتلال

وقراراته الجائرة

د. دويك يدعو لإتمام المصالحة لمواجهة التحديات

الصهيونية ومخطط تفريغ القدس من نوابها

ورموزها الوطنية

رئيس المجلس التشريعي د. البرلمان:

اعتقال «صلاح».. استمرار للظلم البريطاني ضد شعبنا

«استحقاق سبتمبر».. سراب وانتهاك للإجماع الوطني

دان د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي اعتقال السلطات البريطانية للشيخ رائد صلاح، عادا ذلك استمرارا للظلم البريطاني التاريخي ضد شعبنا على مدار العقود الماضية، مؤكدا أن بريطانيا تستمر في نفس منهجها القديم الذي لا يراع حقوق الشعب الفلسطيني على الإطلاق.

واعتبر دويك في حوار مع "البرلمان" لجوء "أبو مازن" وسلطة رام الله إلى الأمم المتحدة في سبتمبر المقبل لتهنا وراء السراب، مشددا على أن هذه الخطوة تفتقد الإجماع الوطني، وتكرس المعاناة الفلسطينية على الساحة السياسية الدولية.

وأكد أن منع السلطات اليونانية لأسطول الحرية من الانطلاق يتماهى تماما مع ظلم الاحتلال لشعبنا، ويعاكس موقف الشعب اليوناني المؤيد للقضية الفلسطينية.

وتابع دويك: "الوضع اليوناني مزرى اقتصاديا، وهي بحاجة إلى دعم قوى أوروبية، وبالتالي فإن نفوذ الدول المتنفذة في الاتحاد الأوروبي هو الذي ضغط على الحكومة اليونانية كي تقف ضد إرادة شعبها".

د. بحر يهنئ د. العربي بتوليته الأمانة العامة للجامعة العربية



د. نبيل العربي



د. أحمد بحر

ومباركته، وإعدادا بمتابعة الأمر وعمل اللازم، مؤكدا أنه لن يتخلى عن واجباته القومية لخدمة شعبونا العربية على مختلف الأصعدة والمستويات، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الذي يواجه احتلالا شرسا ومعاناة غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية.

يجب أن تحتل صدارة الأجندة العربية الرسمية والشعبية في المرحلة القادمة، وأن تشكل مركزية القضايا العربية المطروحة في ظل مخططات الاحتلال الذي يحاول طمس القضية وتهويد الأرض والإنسان والمقدسات الفلسطينية. من جهته، شكر العربي لبحر اتصاله

ظل التحديات التي تعصف بالأمة من كل الاتجاهات. ودعا بحر العربي لتفعيل قضايا: النواب المقدسين المهددين بالإبعاد، والنواب المختطفين في الضفة الغربية، ومعاناة الأسرى في سجون الاحتلال، في كافة المحافل الإقليمية والدولية، مؤكدا أن القضية الفلسطينية

هنا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمناسبة توليه منصبه الجديد، واضعا إياه في صورة آخر التطورات على الصعيد الفلسطيني. وتمنى بحر -في اتصال هاتفي- للعربي كل نجاح وسداد وتوفيق في حمل الأمانة الثقيلة التي أوكلت إليه، مخاطبا إياه: "أنتم أهل لحمل الأمانة والواجب والمسئولية، وثقتنا وثقة شعوبنا العربية بكم عالية".

ودعا بحر إلى إعادة صياغة دور الجامعة العربية، بما يتلافى تأثيرات وسلبيات المراحل السابقة، ويفتح آفاق جديدة للعمل العربي المشترك لما فيه خدمة شعوبنا وقضايانا ومصالحنا العربية في

أشاد بأداء وزارة التربية والتعليم

د. بحر يزور لجان تصحيح امتحانات الثانوية بخانيونس ويطلع على سير العمل فيها



وأضاف بحر بأن هذه الزيارة تأتي انطلاقاً من اهتمام المجلس التشريعي بالعملية التربوية وبمسيرة التعليم بفلسطين، معرباً عن اطمئنانه على مستقبل طلاب الثانوية، وأنهم س يحملون هم الوطن، وسيكونون خير من يدافع عن قضايانا الوطنية، متمنيا لهم مستقبلاً علمياً مشرقاً. وعبر بحر عن سعادته بالزيارة، وعن ثقته بكفاءة المصححين، مؤكداً بأن أوراق الامتحانات بأيد أمينة. بدوره أجاب وزير التعليم على تساؤلات العاملين بمركز التصحيح، واعداء إياهم بأنه ببذل أقصى الجهود من أجل تقديم الخدمة الأفضل للطلاب والمعلمين على حد سواء.

زار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يرافقه وزير التعليم د. أسامة المزيني وزير التعليم، أمس، اللجنة الرئيسية لتصحيح امتحانات الثانوية العامة في محافظة خانيونس. واستمع بحر والمزيني لشرح مفصل حول آلية التصحيح وكيفية رصد درجات الطلاب والطالبات، وتجولاً داخل قاعات التصحيح واطلعا على سير العمل، واستمعاً لمطالب المعلمين والمعلمات. وألقي بحر كلمة أمام مجموعة كبيرة من المعلمين في اللجنة أشاد فيها بأدائهم وأداء وزارة التعليم التي تعمل على تربية الجيل وفق قواعد وأصول تربوية صحيحة وسليمة.

أشادت بدور الشباب في قيادة المرحلة المقبلة

رئاسة التشريعي تلتقي وفداً طلابياً تربوياً من الكتلة الإسلامية



التقى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أول أمس الثلاثاء مجموعة من طلاب مخيم النخبة التربوي الذي تنظمه الكتلة الإسلامية في منطقة شمال غزة بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة.

ورحب بحر بالطلاب المشاركين في المخيم التربوي، مشيداً بدور الشباب في قيادة المرحلة المقبلة من حياة الشعب الفلسطيني، والتي سيكون عنوانها التحرير والبناء والانطلاق نحو آفاق جديدة من العمل والإبداع. واستعرض بحر ظروف عمل المجلس منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية والمحاولات العديدة من قبل "إسرائيل" والرباعية الدولية لتعطيل عمل المجلس المنتخب عبر فرض الحصار الاقتصادي والسياسي، ومن ثم اعتقال أكثر من ٤٥ نائباً من نواب المجلس بما فيهم رئيس المجلس د. عزيز دويك وذلك لشل عمله وإلغاء نصابه القانوني.

وأضاف بحر: "لقد استطاع المجلس على مدار الأعوام السابقة أن يتجاوز كافة العقبات والمحن التي وضعت في طريقه عن طريق إبداع عمل التوكيلات للنواب المختطفين، وتم بفضل هذه التوكيلات سير عمل المجلس، وسنّ القوانين والرقابة على أداء السلطة التنفيذية عبر لجان المجلس المختلفة. وتابع بحر: "لم تقتصر محاولات تعطيل

المجلس التشريعي وأهم الجولات الدبلوماسية البرلمانية والوفود التي زارت المجلس التشريعي، وما حملته من انطباعات جيدة عن أداء عمل الحكومة والوزارات ودور التشريعي وعن أداء الرقابة أكد بحر للوفد أن المجلس التشريعي يوم بمراقبة أداء وعمل مختلف الوزارات، مشيراً إلى وجود بعض الأخطاء التي تقع هنا وهناك دون أن يعبر ذلك عن نهجنا وسياستنا، فمن يخطئ يحاسب ونحن لا نحمي الفاسدين كما قال. وفي نهاية اللقاء أجاب بحر على بعض تساؤلات واستفسارات الطلاب حول مختلف القضايا، واصطحبهم في جولة تفقدية لمرافق وقاعات المجلس التشريعي.

وإفشال عمل المجلس التشريعي على الاحتلال فقط، بل وصل الأمر إلى تأمر السلطة في رام الله على عمل المجلس عن طريق منع رئيس المجلس من الدخول إلى مكتبه، وملاحقة النواب وعوائلهم وكل من يتصل بهم، إضافة إلى تأمر بعض الدول العربية من أجل إفشال التجربة الإسلامية الرائدة في الحكم، وقد ساعدت دول عربية على العمل على إجهاد هذه التجربة ومحاربتها بكل الوسائل، ولكن إرادة الله كانت أقوى من كل مخططاتهم ومكائدهم، فبقيت الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي بكل ثبات وصمود رغم هذه المكائد والمؤامرات. وشرح بحر للوفد الطلابي آليات عمل

خلال حفل افتتاح مبنى «هيئة فلسطين الخيرية»

د. بحر: شعبنا قدم نموذجاً فريداً للإبداع في مختلف المجالات



نموذجاً فريداً للعالم أجمع عنوانه الصبر والصمود في وجه الحصار الظالم وكسر الحصار عن طريق الأنفاق التي مثلت حالة من الإبداع الذي أدهش العالم، فضلاً عن إبداع شعبنا في مجال تحفيظ القرآن الكريم وبرامج حفظه لدى الأطفال.

وأشار بحر إلى ضرورة رعاية كل أشكال الإبداع الوطني الفلسطيني، والعمل على توفير كل المناخات لتوفير الحاضنة المناسبة لكل أصحاب المواهب والمبدعين من أبناء شعبنا الفلسطيني، داعياً إلى تكثيف الجهود من أجل إطلاق الطاقات الكامنة في النفوس المبدعة التي لم تجد فرصتها في إثبات ذاتها أمام المجتمع.

وفي نهاية اللقاء قام بحر بإزاحة الستار عن لوحة حفل افتتاح مبني هيئة فلسطين الخيرية، وقام بجولة تفقدية داخل المبنى واطلع على الأقسام المختلفة الموجودة داخل الهيئة، مستمعاً إلى شرح واف عن عمل الهيئة والخدمات التي تقدمها.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن المصالححة ضرورة شرعية ووطنية وأخلاقية، على الرغم من أن مسارها يسير ببطء، ورغم محاولات البعض الالتفاف على تحقيقها وإنجازها. جاء ذلك خلال مشاركة بحر في حفل افتتاح مبني هيئة فلسطين الخيرية بحضور د. عبد السمیع العرابيد رئيس الهيئة وعدد كبير من رواد العمل الخيري في فلسطين والمواطنين.

وشدد بحر على أن سياسة تهويد القدس وتهجير المواطنين المقدسيين وتدمير المقابر والمعالم الإسلامية ونهب قبور الصحابة أمام سمع وبصر العالم لن تنجح، وأن كل هذه الإجراءات لن ترقع شعبنا الذي يعيش حاله من الإبداع والصبر والصمود منقطع النظير. وبين بحر أن فلسطين تحيا حالة من الإبداع في كل المجالات، بدءاً من المقاومة التي استطاعت أن تحقق إنجازات كبيرة عبر صمودها في وجه أعتى قوة عسكرية في المنطقة في حرب الفرقان، كما قدم شعبنا

خلال ورشة عمل نظمتها الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين

رئاسة التشريعي تدعو إلى بلورة خطة

استراتيجية إعلامية لتفعيل قضية النواب المختطفين



بحق النواب.

وحضر الورشة إلى جانب د. بحر، النواب: د. محمد شهاب ومشير المصري ود. يونس الأسطل ود. أحمد أبو حلبية ود. سالم سلامة. بالإضافة إلى العديد من ممثلي وسائل الإعلام الدولية والصحفيين والشخصيات. وخلصت الورشة لعدة توصيات أبرزها التأكيد على دور الإعلام ومسؤوليته إزاء قضية اختطاف النواب وإبعادهم. بالإضافة لتكثيف الحملات الإعلامية بكافة البرامج والوسائل وتنوعها.

وشددت الورشة على ضرورة تفعيل المجلس التشريعي لتشكيل ضغط فلسطيني موحد في جميع المحالف الدولية البرلمانية لمواجهة الفطرسة الصهيونية في قضية انتهاك الحصانة البرلمانية.

دعت رئاسة المجلس التشريعي إلى بلورة خطة إستراتيجية إعلامية لتفعيل قضية اختطاف النواب وإبعادهم في الساحات الدولية. وأكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي خلال ورشة عمل نظمها الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين بعنوان "تغطية وسائل الإعلام الدولية لانتهاك الحصانة الفلسطينية" في قاعة الاجتماعات بالمجلس التشريعي بغزة ضمن فعاليات التي أطلقتها في الذكرى الخامسة لاختطاف النواب ومرور عام على اعتصام نواب القدس، على ضرورة تفعيل قضية النواب المختطفين والنواب المهددين بالإبعاد بالقدس في جميع وسائل الإعلام وخاصة الغربية لوضع لحد للانتهاكات الصهيونية المستمرة

المطلوب حملة عاجلة لنصرة الأسرى وفضح الاحتلال داخليا وخارجيا

تشديد عقوبات الاحتلال ضد الأسرى.. رهان خاسر واجترار للفشل في مواجهة قلاع الصمود والتحدي وراء القضبان



النائب نوفل: إجراءات فاشلة.. والأسرى بحاجة إلى وقفه جادة داخليا وخارجيا.. ولا بد من العمل على المستوى الإعلامي والحقوقى والإنساني لفضح الاحتلال



النائب مبارك: الأسرى قلاع في الصمود والثبات.. والمطلوب توفير أوسع حملة تأييد وتضامن على المستوى الشعبي والرسمي والإعلامي للتضامن مع الأسرى وأهليهم

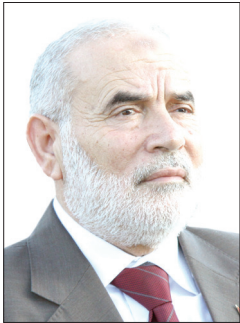


النائب أبو حلبية: لا بد من توحيد الجهود الفلسطينية، وتفعيل البعد القضائي أمام محكمة الجنايات الدولية، ووضع خطة إعلامية واضحة لنصرة الأسرى في العالم



النائب شهاب: المطلوب تحشيد الرأي العام الدولي والجهود الفلسطينية في إطار وقفات دعم وتضامن لهزّ الضمير العالمي وفضح ممارسات الاحتلال بحق الأسرى

كلمة البرلمان



أسطول الحرية (2).. شاهد أصيل على زيف الديمقراطية الغربية

د. أحمد محمد بحر

أي غطرسة وإرهاب صهيوني عابر للحدود والقارات، ذلك الذي يحكم قرار وسياسة الاحتلال، ويملي عليه سلوكياته الدنيئة الخارجة عن كل القيم الأخلاقية والمعايير الإنسانية والأعراف والقوانين الدولية؟! ما يمارسه الاحتلال الصهيوني بحق أسطول الحرية (٢) الذي يتألف من مجموعة من السفن التي تحمل على متنها مئات المتضامنين العرب والأجانب، لا يمكن تبريره تحت أي شكل موضوعي كان، ولا يمكن وضعه إلا في خانة الإرهاب الصهيوني المباشر الذي لم يكتف بممارسة أشكال إرهابه داخل حدود الأرض الفلسطينية المحتلة، بل تعداها إلى كل مكان تمتد إليه يده العابثة التي أدمنت إشعال الفتن والحروب، وتخریب الأمن والاستقرار في العالم أجمع، لقاء تحقيق مصالح صهيونية عنصرية لا تمت للمجتمع الإنساني وقيمه الديمقراطية أو الأخلاقية بأي صلة.

قبل عام ونصف تقريبا، جاهر كيان الاحتلال بعريده وفجوره، وزين له باطل قوته وغروره العسكري، المساس بمتضامنين مدنيين، مسلمين، لا يحملون السلاح، ولا يملكون من وسائل الدفاع عن النفس شيئا، فكان الاقتحام البغيض لسفن أسطول الحرية (١)، وعلى رأسها سفينة مرمرة، وارتقى الشهداء، وكان ما كان، وافتضح أمر جريمة الاحتلال في كل مكان. اليوم، يحاول كيان الاحتلال تدارك ما حدث العام الماضي، ويعمل بكل قوة وفعالية من أجل منع انطلاق الأسطول المتحضر لكسر الحصار عن غزة من الموانئ التي يرسو فيها، عبر حملة قذرة ذات بعد استخباري وسياسي وإعلامي مكشوف.

استخباريا، أو كلفت حكومة الاحتلال إلى جهاز استخباراتها الخارجية الفاشل «الموساد» مهمة تعطيل سفن الأسطول بأي ثمن، فانطلق «الموساد» بأذرع التخريبية ليحدث العطب تلو العطب في سفن الأسطول التي يفترض شمولها بحماية السلطات اليونانية التي ترسو سفن الأسطول في موانئها، في محاولة لإنهاء مهمة الأسطول قبل أن تبدأ، أو جعل رحلة الأسطول إلى غزة كثيرة المشاق والمكاره والتكاليف على أقل تقدير، ما قد يشق صف وراي المتضامنين، ويفسد عليهم اجتماع الراي والكلمة والموقف كما يأمل كيان الاحتلال وحلفاؤه.

ومع فشل «الموساد» في مهمته، انتقلت حكومة الاحتلال إلى الخطوة التالية ذات الإطار السياسي عبر التنسيق المشترك مع السلطات اليونانية لمنع الأسطول من الإبحار من الموانئ اليونانية.

وكان مستغربا إلى حد الإنكار أن ترضخ السلطات اليونانية للمطالب الصهيونية، وتدير ظهرها لكل القيم الإنسانية والأخلاقية والقانونية، وتقبل بالشراسة والتواطؤ مع المجرم الصهيوني في حصاره الظالم لقطاع غزة، وتمارس سطوتها على نشطاء ومتضامني الأسطول الذين لا يحملون في قلوبهم إلا أهدافا إنسانية نبيلة، ولا يحملون في جعبتهم إلا أدوية ومساعدات ملحة إغاثة القطاع المنكوب بفعل الحصار المفروض منذ ما يزيد عن خمسة أعوام. أما في إطار حملتها الإعلامية فقد جندت حكومة الاحتلال اللوبيات والمنظمات الصهيونية في العالم أجمع، ومارست الكذب البواح والتضليل المفضوح لتحشيد العالم ضد متضامني الأسطول، فتارة تزعم أن سفن الأسطول تحمل «إرهابيين»، و«أسلحة»، و«مواد ممنوعة»، وتارة أخرى تبث في روع العالم أن هؤلاء المتضامنين يعادون السامية ويؤيدون «حماس»، وتارة ثالثة تحاول الإيهام بأن غزة ذات كفاية اقتصادية، ولا تتعرض لأي شكل من أشكال الحصار، ولا يستبد بها أي معاناة إنسانية، حتى ملّ العالم الحر دعايات وأكاذيب الاحتلال ومؤازريه، وأيقنوا بعدالة أهداف ومطالب متضامني الأسطول.

إن موقف السلطات اليونانية المتواطئ مع الاحتلال في منع أسطول الحرية من بلوغ شواطئ غزة لكسر الحصار عنها، يشكل نموذجا حيا للسياسة الغربية المتواطئة مع الاحتلال الصهيوني، وذات الشراكة الكاملة مع جرائم البشعة التي تتركب على أرض فلسطين المباركة، وعلى رأسها جرائم الحصار والتهويد والاستيطان، وبرهانها صارخا على زيف الديمقراطية الغربية التي تتغنى بالقيم الإنسانية، وتتشدق بحق الشعوب في تقرير مصيرها وصناعة مستقبلها.

فأين الغرب الديمقراطي مما يحدث من اعتداء سافر على أسطول الحرية؟! وأين الديمقراطية الغربية من معاناة أكثر من مليون وسبعمائة ألف فلسطيني يعيشون تحت نار الفقر والحصار في قطاع غزة؟! التحية كل التحية والفخر كل الفخر لمتضامني أسطول الحرية.. والمجد كل المجد والحرية كل الحرية لشعبنا البطل ومقاومته الباسلة.. ولا أسف على كل الصغار، دعاة المدنية الزائفة والديمقراطية الفارغة، حين تذروهم رياح الحق والعدل والإنسانية الحرة عما قريب بإذن الله، وتهوي بهم إلى أسفل سافلين.

لأن العدو الصهيوني يمارس جرائم حرب بحق الأسرى، داعيا في الوقت نفسه إلى تفعيل البعد الإعلامي على مستوى الإعلام المرئي والمسموع وأيضا الإلكتروني لتفعيل قضية الأسرى باستمرار، وليس كردات فعل في إطار خطة إعلامية واضحة لنصرة الأسرى.

فاعليات تضامنية ودولية

أما النائب محمد شهاب فأوضح أن هذه الإجراءات ليست جديدة، وهي تزداد وتتصاعد هذه الأيام وتبلغ ذروتها في كل مرة يحاول الاحتلال فيها أن يضغط على الأسرى ويشتهتهم ويفشل برامجهم التثقيفية ويسلب آخر من تبقى من حقوقهم الاعتقالية كآسرى داخل السجون.

وتابع: «و لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، وإن كانت قد بلغت ذروتها هذه الأيام، فأسرانا كلهم ثبات وصمود وتحدي، واستمرارهم في نضالهم سيفشل رهان الاحتلال على هذا التصعيد العنصري الذي يهدف إلى الضغط على الفصائل الأسيرة للجندى الإسرائيلي لجلعاد شاليط كي يلينوا من شروطهم ويقبلوا بصفقة تبادل مذلة»، مؤكدا أن كل وسائل الضغط هذه ستفشل وسيخضع الاحتلال لشروط فصائل المقاومة الأسيرة لشاليط في نهاية المطاف.

ولفت شهاب إلى أن قضية الأسرى وما يقوم به الاحتلال من تغول عليهم تحتاج إلى تحشيد الرأي العام الدولي والجهود الوطنية الفلسطينية في إطار وقفات تضامن ودعم حتى نصل إلى الضمير العالمي لفضح ممارسات الاحتلال بحق أسرانا البواسل، والعمل على ملاحقة مجرمي الحرب الذين يرتكبون جرائم بحق القانون الدولي والإنساني.

مشددا على ضرورة إثارة الرأي العام وتحريضه ليشكل ضغطا كبيرا على الأمم المتحدة والدول الداعمة للاحتلال والدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، بالإضافة إلى حشد كافة الجهود لدعم الأسرى والتضامن معهم في كل خطواتهم القادمة والتنسيق لفاعليات تضامنية دولية في هذا الإطار.

والتعاون مع محامين دوليين لظهار مدى مخالفة إسرائيل لهذه المعايير الدولية بحق الأسرى الفلسطينيين».

حملة تضامن وتأييد

بدوره أشار النائب أحمد مبارك إلى أن التجارب السابقة حول فرض مثل هذه الإجراءات أكدت أنها لم تختلف كثيراً عن الإجراءات السابقة لأنها موجودة أصلاً ولكنها كثفت في الوقت الحاضر، مؤكدا أنها لن تثني الأسرى عن الاستمرار في الثبات على مواقفهم ومطالبهم العادلة.

وتابع: «أنا عايشة الكثير من هذه الأحداث داخل السجون، ولم تؤثر على معنويات الأسرى لأنهم قلاع في الصمود والثبات، ومستعدون أن يدفعوا الثمن من أجل الحقوق والثواب والكرامة».

وأعرب مبارك عن اعتقاده بضرورة توفير أوسع حملة تأييد وتضامن على المستوى الشعبي والرسمي والإعلامي، والعمل على التضامن مع أسر الأسرى وتلبية احتياجاتهم، مؤكدا أن هذه الحملة سيكون لها تأثير كبير على ثبات الأسرى وعلى معنوياتهم وتعزيز صمودهم.

تفعيل البعد القضائي والإعلامي

من جهته أكد النائب أحمد أبو حلبية أن الاحتلال مارس سابقاً سلوكيات كثيرة، وحاول عزل أعداد كبيرة من الأسرى، ومنعهم من ممارسة حقوقهم المدنية والإنسانية، لكنهم رغم ذلك استطاعوا أن يصمدوا في وجه المخططات الصهيونية الرامية إلى تركيعهم، وواجهوا هذه المخططات بنجاح مما كسر إرادة العدو الصهيوني أكثر من مرة في مواجهة هؤلاء الأسرى.

وتابع: «الإجراءات الأخيرة بحق الأسرى أيضا ستهزم وتنكسر أمام الإرادة القوية لهؤلاء الأسرى، ولن تجدي نفعا مع الأسرى الذين نذروا أنفسهم في خدمة قضيتهم العادلة».

وشدد أبو حلبية على ضرورة توحيد جهود كل أطراف الشعب الفلسطيني لنصرة الأسرى جميعاً، داعياً إلى تفعيل البعد القضائي في بلدان العالم وأمام محكمة الجنايات الدولية،

وقفه داخلية وخارجية

النائب عماد نوفل أكد أن هذه الإجراءات لن تنجح ولن تثني الأسرى عن المضي في ثباتهم وصمودهم فقد سبق لإدارة السجون القيام بمثل هذه الإجراءات حيث شددت على الأسرى، موضحاً أن الاحتلال سيحاول من خلال هذه الإجراءات التضيق على الأسرى بشكل كبير ولكنهم بصبرهم وثباتهم وخبرتهم في التصدي لمثل هذه الإجراءات سيكونون عنواناً للمرحلة القادمة في إفشال مخططات الاحتلال.

وشدد على أن الأسرى بحاجة إلى وقفه جادة من الداخل والخارج، قائلاً: «لابد للشعب الفلسطيني أن يقف وقفه قوي في إظهار معاناة الأسرى وفي إبلاغ صوتهم إلى العالم وفضح هذه الممارسات غير القانونية، ولابد للإعلام أن يكون له دور وأثر قوي في إسماع صوت الأسرى، ولابد للمؤسسات الحقوقية والإنسانية العمل مع المؤسسات الحقوقية الدولية لتفعيل قضيتهم بشكل لائق وفضح هذه الممارسات

النائب البعد أبو طير: سأعود

إلى القدس رغم أنف الاحتلال

أكد النائب المبعد عن مدينة القدس محمد أبو طير أنه على ثقة كاملة بأنه سيعود إلى مدينة القدس التي أبعد عنها عودة مظفرة ومؤمن بذلك إيماناً قوياً رغم أنف الاحتلال وعنجهيته.

وقال أبو طير بأن «قرار الاحتلال بإبعاده وإخوانه نواب القدس ووزيرها يعتبر من القرارات السياسية لحكومته وأن المحاكم الصهيونية مرهونة لهذا القرار ولا تمتلك أي قرار مستقل وأن من يوجهها ويسيرها هي المخابرات الصهيونية». وعن الدور الرسمي للسلطة في رام الله، ذكر النائب أبو طير بأن السلطة لم تأخذ الدور المطلوب منها بخصوص قضيتهم ولم تلعب أي دور سياسي أو قضائي لإنهاءها، وأضاف أنه كان من الأجدي بمندوب السلطة في الأمم المتحدة أن يفعل القرار رقم ٧٩٩ الذي صدر بعد إقدام الاحتلال على إبعاد قادة حماس والجهاد الإسلامي عام ١٩٩٢ إلى مرج الزهور بلبنان وينصّ بنده الثاني على إعادة كل من أبعد من مدينة القدس المحتلة.



افتتاح القاعة الرئيسية بعد ترميمها إثر تدمير الاحتلال لمقر المجلس خلال حرب «التشريعي» يعقد جلسة خاصة بعد مرور عام على قرار إبعاده

د. دويك يدعو لإتمام التحديات الصهيونية القدس من نوابها ورؤسائها



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني الأربعاء (29-6) جلسة خاصة بمناسبة مرور عام كامل على صدور قرار إبعاد النواب المقدسيين، وخمسة أعوام كاملة على اختطاف النواب في الضفة الغربية، داعياً البرلمانات العربية والإسلامية والبرلمان الأوروبي ومنظمات

ومؤسساته المنتخبة.

وشدد بحر على أن جماهير شعبنا الفلسطيني وقواه الحية مدعوة إلى بلورة فعاليات وطنية منظمة للتعبير عن رفضها للحملة الصهيونية الشرسة ضد نواب المجلس التشريعي في القدس والضفة الغربية، مشيراً إلى أن المجلس التشريعي ونوابه المنتخبين هم ملك لشعبنا، وذخر لقضيتنا، ونواة تجربتنا الديمقراطية، ولا بد من توفير الحماية الكاملة لهم في وجه محاولات الطمس والتغييب الصهيونية. وقال بحر: «إننا نعيش اليوم وسط حملة صهيونية غاشمة تستهدف إنهاء قضية القدس وطمس معالمها العربية والإسلامية، وضرب رموزها الوطنية، كما تستهدف تفرغ الضفة الغربية من نوابها الفاعلين الذين يملكون طاقات وملكات التأثير الكبرى في الواقع الفلسطيني، في محاولة صهيونية مستتمة للاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي في الضفة، وضرب وشل جهود المصالحة الفلسطينية».

ودعا بحر السلطة في رام الله، وعلى رأسها السيد محمود عباس، بالإسراع في فتح أبواب المجلس التشريعي في رام الله أمام رئيس المجلس ونوابه المنتخبين، مشدداً على أن ذلك يشكل الرد الحقيقي على الاحتلال وقراراته الجائرة.

وجدد بحر تأكيداً على أن المصالحة هي خيار استراتيجي لشعبنا وضرورة شرعية وطنية وأخلاقية، معبراً عن استيائه الشديد من بقاء مسار المصالحة الفلسطينية، ومحاولة البعض الانتفاف على دور المجلس التشريعي، بما ينتهك القانون الأساسي الفلسطيني، ويمتهن التجربة الديمقراطية الفلسطينية.

وأكد بحر أن المجلس التشريعي سيواصل تنظيم الفعاليات التضامنية مع نواب القدس حتى إبطال قرار إبعادهم الظالم.

تقرير لجنتي «القدس» و«التربية»

وتلا النائب د. أحمد أبو حلبية التقرير المشترك للجنة القدس والأقصى، والتربية والقضايا الاجتماعية، الذي استعرض الانتهاكات الصهيونية بحق النواب المقدسيين ونواب الضفة الغربية، والمعاناة التي تشهدها المدينة المقدسة في ظل مخططات الاحتلال.

نواب القدس المهدين بالإبعاد

وفيما يخص قرار إبعاد النواب المقدسيين قال أبو حلبية إن سلطات الاحتلال تحرص على ممارسة سياسة الإبعاد لمواطني القدس خارج حدود المدينة، حيث يعمل العدو الصهيوني جاهداً من خلال جهازه القضائي ومحاكمه المزيفة على شرعنة هذا القرار بإبعاد هؤلاء النواب وغيرهم من القيادات المقدسية الدينية والسياسية والوطنية.

وعدّ أبو حلبية هذا القرار الصهيوني الظالم خطوة صهيونية خطيرة وغير مسبوقة في التاريخ الإنساني، وتحديداً سافراً للقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تعارض سياسة الإبعاد والطرد والنفي من الوطن الذي يتم احتلاله، والتي حظرت هذا الإبعاد والترحيل القسري واعتبرته جريمة حرب دولية وجريمة ضد الإنسانية وعملاً غير مشروع وغير مبرر ولا بد من معاقبة مرتكبيه ومحاسبتهم، معتبراً هذه الجريمة من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم وذلك استناداً لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي صدرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمصادقة على هذه الاتفاقية في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨م.

وأضاف أن هذا قرار الإبعاد يخالف صراحة اتفاقيات جنيف وخاصة الاتفاقية الرابعة لعام ١٩٤٩م والبروتوكولين الأول والثاني الإضافيين لهذه الاتفاقيات لعام ١٩٧٧م، كما يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، واتفاقية لاهاي

افتتاح القاعة الرئيسية

وفي بداية الجلسة تم افتتاح القاعة الرئيسية للمجلس بعد ترميمها في أعقاب تدمير الاحتلال لمقر المجلس خلال حرب الفرقان، حيث شارك رئيس الوزراء إسماعيل هنية ود. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس ومجموع النواب في قص شريط الافتتاح.

وأكد بحر أن ترميم وافتتاح هذه القاعة الشماء يشكل صفة قوية للعدو الصهيوني الذي تجرأ على قصف وهدم مقر المجلس التشريعي خلال حرب الفرقان بتاريخ ٢٠٠٩/١/١م، بهدف شل عمل المجلس التشريعي وتقويض النظام السياسي الفلسطيني.

وشدد على أن رسالة المجلس التشريعي باقية مهما بلغ حجم الأذى والبغي والعدوان الصهيوني، متابعا: «هذا العدوان لم ينل من إرادتنا أو يفل من عز منا، فقد استمر عملنا البرلماني على أطلال وركام مقر التشريعي المهدم، وها نحن نشيد -بكل عز وشموخ- ما دمره الاحتلال، حاملين رسالة صمود وتحدي في وجه العدو الصهيوني الغاصب وسياساته الغاشمة حتى تحرير كل فلسطين بإذن الله».

وتقدم بحر بالشكر الجزيل للحكومة الفلسطينية برئاسة الأخ إسماعيل هنية التي قدمت الدعم المالي واللوجستي لإتمام هذه القاعة، وخص بالذكر وزارة الأشغال العامة، وعلى رأسها الوزير يوسف المنسي الذي أشرف بنفسه على ترميم القاعة، كما تقدم بحر بالشكر إلى النابئين: إسماعيل الأشقر وجمال سكيك، وكل من شارك في إتمام بناء وتجهيز القاعة.

د. دويك: المصالحة لمواجهة التحديات

إلى ذلك، أكد د.عزیز دويك رئيس المجلس التشريعي، خلال اتصال هاتفي أمام الجلسة، أن الاحتلال يحاول بكل جهد منع تنفيذ المصالحة بين حركتي فتح وحماس كي يتفرغ لتنفيذ مخططاته ومن بينها إبعاد النواب المقدسيين، داعياً باسم الشعب الفلسطيني المصريين لدفع المصالحة الفلسطينية للأمام.

واستعرض دويك المعاناة التي يعانيها أهل القدس ونوابها وما تتعرض له مدينة القدس من عمليات تهويد وتكثيف واضح تمارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد على أن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق المسجد الأقصى والمقدسيين لن تزدهم إلا قوة وعزيمة في الدفاع عنها ورفض كل ما يحاك ضدهم من قبل سلطات الاحتلال.

وقال: «إن الاحتلال الإسرائيلي يعمل جاهداً في هذه الأيام لمنع إتمام المصالحة الفلسطينية التي من شأنها وقف التدخلات والمخططات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين»، مشيراً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يرفض الإفراج عن النواب المقدسيين لأنهم رمز الشرعية الفلسطينية.

د. بحر: البرلمانات الدولية مدعوة للتدخل

من جهته، دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس ورئيس الجلسة، البرلمانات العربية والإسلامية والبرلمان الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، لتحمل مسؤولياتها السياسية والأدبية والأخلاقية ورفع الصوت عالياً في مواجهة الحملة الصهيونية الممنهجة ضد النواب، والدفاع عن الحصانة البرلمانية لنواب الشعب الفلسطيني المنتخبين، مؤكداً أن الصمت واللامبالاة والتقصير في مواجهة الظلم الصهيوني لم يعد مقبولا بأي حال من الأحوال، بل إن ذلك يشجع الاحتلال على ارتكاب المزيد من الجرائم، ويدفعه للإيفال أكثر فأكثر في انتهاك الحقوق السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني



بحر وهنية ونواب التشريعي يفتتحون القاعة الرئيسية بالمجلس التشريعي بعد ترميمها بعد قصفها أثناء حرب الفرقان

صمودهم وشد الرجال إلى المسجد الأقصى المبارك والرباط فيه لأنهم في خط الدفاع الأول عن القدس والأقصى والمقدسات.

وطالب أبو حلبية الحكومة الفلسطينية ببذل الجهود الحثيثة لدعم مشاريع صمود الشعب الفلسطيني الصابر المرابط في القدس على أرض الإسراء والمعراج؛ كما طالب بضرورة التحرك السريع والعاجل على الصعيدين الإقليمي والدولي ومخاطبة المنظمات الدولية لدعم حقوق شعبنا الفلسطيني العادلة وثوابته وفي مقدمتها القدس واللاجئون ومقاومته الباسلة للاحتلال الصهيوني.

وناشد أبو حلبية الحكومة الفلسطينية بضرورة تفعيل البعد القانوني والقضائي بخصوص القدس وذلك من خلال تشكيل لجنة حقوقية من قانونيين فلسطينيين وعرب ومسلمين دوليين متخصصين من ذوي الخبرة من أجل رصد جرائم الحرب الصهيونية في القدس، ومن أجل تفعيل هذا البعد في المحاكم والمحافل الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة لاقتراحهم جرائم حرب في القدس.

كما طالب البرلمانات العربية والإسلامية بالتدخل العاجل والسريع لإنقاذ أهلنا في فلسطين بعامة وفي القدس بخاصة من جرائم الحرب الصهيونية، والتي في مقدمتها التهويد الصهوني المتواصل والسريع للقدس وتهجير أهلنا الصامدين منها وسحب هوياتهم وطمس معالمنا وآثارنا ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية والمحاولات المتكررة للمس بالمسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة وقديسته.

وفي توصياته الخاصة بالنواب المختطفين طالب أبو حلبية بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائم الحرب التي ترتكب بحق الأسرى الفلسطينيين والنواب المنتخبين في سجون الاحتلال وبحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وذلك إعمالاً لما أكدت عليه مقررات القمة العربية التي انعقدت في عمان في آذار / مارس عام ٢٠٠١م وما أكد عليه الرؤساء العرب من ضرورة العمل على تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين من أجل تحقيق العدالة الدولية.

كما طالب البرلمانات العربية والأوروبية والدولية بعقد جلسة طارئة لبحث قضية الأسرى الفلسطينيين والنواب المنتخبين في سجون الاحتلال، والانتهاكات الجسيمة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، والطلب من حكوماتهم

الرابعة لعام ١٩٠٧م واللائحة الملحقة بها والمتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨م، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان لعام ١٩٧٩م، وميثاق محكمة نورمبورغ لعام ١٩٤٥م، ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨م.

اختطاف نواب الضفة

وحول إعادة اختطاف نواب الضفة أشار أبو حلبية إلى أن الاحتلال الصهيوني يواصل قرصنته بحق نواب الشرعية الفلسطينية، في انقلاب واضح على نتائج الانتخابات التشريعية. مضيفاً أنه حكم على كل نائب في محاكمه الظالمة بالسجن الفعلي لسنوات عدة، وبعد انقضاء محكومياتهم وخروج معظمهم من السجون الصهيونية، إلا أنه أعاد مؤخراً سيناريو اختطاف النواب من جديد، حيث أقدم على اختطاف ١٥ نائباً ومحاكمتهم جميعاً بالسجن الفعلي لمدة ستة أشهر إدارياً، وهذا حكم تم تجديده لمن قضى هذه المحكومة سابقاً، إضافة إلى أربعة نواب لازالوا مختطفين.

الانتهاكات الصهيونية في القدس

وأكد أبو حلبية أن مدينة القدس ومقدساتها ومعالمها ما زالت تتعرض لهجمة صهيونية شرسة ومجزرة تاريخية وجغرافية وديموغرافية، وأن الكيان الصهيوني قام بانتهاكات خطيرة في القدس المحتلة خلال السنة الماضية ٢٠١٠م ولغاية نهاية شهر مايو من العام الحالي ٢٠١١م، حيث بلغت هذه الانتهاكات أكثر من (٢٥٥٢) انتهاكاً، شملت حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين، والمس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وانتهاك الحريات العامة والخاصة لأهالي المدينة في مجال حرية الحركة والتنقل، وفرض المزيد من القيود على هذه الحريات، واستمرار منع النشاطات والفعاليات المدنية والجماهيرية وإغلاق المؤسسات ومصادرة الأراضي المقدسيين والاستيلاء على عقاراتهم على نطاق واسع، وتكثيف الاستيطان الصهيوني وبناء الألاف من الوحدات السكنية الصهيونية في المغتصبات الصهيونية المقامة على تلك الأراضي المصادرة، وتكثيف أعمال التنكيل والاعتداء على هؤلاء الأهل الكرام، وهدم المنازل من منازلهم بادعاء عدم الترخيص.

التوصيات

ودعا أبو حلبية في توصياته المقدسيين للاستمرار في

ب الفرقان

ناد النواب المقدسين وفي الذكرى الخامسة لاختطاف النواب

مام المصالحة لمواجهة
ية ومخطط تفرغ
موزها الوطنية



د. بحر يدعو عباس إلى فتح أبواب
«التشريعي» في رام الله أمام النواب ردا
على الاحتلال وقراراته الجائرة

النواب يدعون إلى التحرك السريع
إقليميا ودوليا لدعم صمود القدس
وأهلها في مواجهة مخططات الاحتلال

مداخلات النواب

النائب يوسف الشرافي

وفي مداخلته، طالب النائب يوسف الشرافي أنصار الديمقراطية في العالم بأن يقفوا عند مسؤولياتهم تجاه النواب المنتخبين من قبل الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تفعيل دور وسائل الإعلام لفضح جرائم الاحتلال بحق المسجد الأقصى والنواب المختطفين والمهددين بالإبعاد.



وشدد الشرافي على ضرورة دعم أهالي المدينة المقدسة بكافة السبل والوسائل للدفاع عن المسجد الأقصى، مطالباً فصائل المقاومة في الضفة الغربية على اختلاف ألوانها بتفعيل نشاطها ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ودعا السلطة الفلسطينية في رام الله إلى وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ورفع يدها عن المقاومة حتى تتمكن من لجم العدو المستمر بانتهاكاته ضد الفلسطينيين.

النائب سالم سلامة

بدوره، دعا النائب سالم سلامة إلى العمل على إقامة فعاليات مختلفة يشارك بها قانونيون وحقوقيون تهدف لفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، بالإضافة إلى مخاطبة كافة البرلمانات العربية والأوروبية لفضح مخططات وممارسات الاحتلال، مطالباً بتفعيل المقاومة ومحاكمة الاحتلال على جرائمه المتخذة بحق الشعب الفلسطيني.



وشدد على ضرورة الضغط من قبل الدول العربية والأجنبية على سلطات الاحتلال الإسرائيلية لوقف التعدي على المعالم التاريخية وتزييفها، وتفعيل المقاومة للتصدي للجرائم التي يرتكبها الاحتلال، بالإضافة إلى تفعيل قضية الأسرى محلياً ودولياً.

النائب محمود الزهار

من جهته، شدد النائب محمود الزهار على ضرورة نشر التقرير الذي أعدته كل من لجنة القدس والتربية والقضايا الاجتماعية على مختلف وسائل الإعلام المحلية والدولية لشموليته على مختلف الحقائق التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي طمسها.



ودعا الزهار خلال مداخلته إلى ضرورة متابعة التوصيات التي خرج بها التقرير وتنفيذها، بالإضافة إلى عقد جلسة خاصة لمتابعة تلك القرارات ومدى تنفيذها، واستبدال كلمة الاحتلال الصهيوني بالاحتلال الإسرائيلي لأنها أعم وأشمل.

النائب أحمد عطون

واستعرض النائب المقدسي المهدي بالإبعاد أحمد عطون الانتهاكات التي تعرضت لها القدس من قبل الاحتلال، مثمناً جهد المجلس التشريعي في الدفاع عن أهل القدس، مبيناً أن الحكومة الفلسطينية ستقوم باتخاذ إجراءات وخطوات لحماية القدس والمقدسات من انتهاكات الاحتلال، مشدداً على ضرورة نصرته على كافة المستويات المحلية والعربية والإسلامية خاصة بعد الثورات المباركة التي تقودها الشعوب العربية.



النائب صلاح البردويل

بدوره، دعا النائب صلاح البردويل رئيس السلطة الفلسطينية إلى العودة لطاولة الحوار وفق الشروط الوطنية وبعبء عن الإملاءات الخارجية، والعمل على مواجهة الفطرسة الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى ونواب القدس المهددين بالإبعاد، لافتاً إلى أن العدو الصهيوني يفرض مفهوم الدولة اليهودية على الأرض، رافضاً أي عودة للمفاوضات.



النائب جمال نصار

أما النائب جمال نصار فطالب باعتماد التقرير كوثيقة لدى المجلس وترجمتها وتوزيعها إلى أكبر عدد ممكن من البرلمانات العربية والدولية، وقال: «قضية الأقصى هي قضية المسلمين جميعاً ولم تقتصر فقط على الفلسطينيين، لذلك أدعو أن نخاطب مجلس العلماء العالمي أن يأخذ دوره الحقيقي تجاه القدس والأقصى ونواب القدس المهددين بالإبعاد وهذا دور علماء الأمة في حمل قضية الأقصى».



وبين أن الهدف الصهيوني من وراء تهديد النواب بإبعادهم هو ضرب نتائج الانتخابات الفلسطينية التي شهد لها العالم بالنزاهة بهدف شل تجربة حماس في المجلس التشريعي.

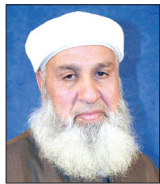
النائب عاطف عدوان

بدوره، استعرض النائب عاطف عدوان الانتهاكات الصهيونية بحق نواب حركة حماس منذ انتخابهم وخاصة نواب القدس بهدف تفرغ القدس من قادتها ونوابها حيث نوى الاحتلال إبعاد أكثر من ٣٠٠ شخصية قيادية من القدس، لافتاً إلى أن صمود النواب أوقف سياسة الإبعاد، وأن الثبات والصمود كان له نتائج المباركة. ووجه عدوان تحيته للنواب المقدسين المعتصمين في الصليب الأحمر، قائلاً: «نحن معكم، وألمكم آمناً، وما يهمنا كشعب هو صمت العالم على انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني»، مؤكداً أن المؤلم هو الصمت العربي الرسمي على انتهاكات الاحتلال، خاصة المعتقلين الفلسطينيين الذين يدافعون عن الأمة، مشيراً إلى أن موقف الجامعة العربية هو صورة عن الوضع العربي البائس وهو موقف مدان على صمته.



النائب حامد البيتاوي

ولفت النائب البيتاوي -في مداخلته عبر الهاتف- إلى أن إبعاد النواب عن مدينتهم وأهلهم جريمة تشابه جريمة القتل، وجريمة أخرى تتعارض مع المواثيق الدولية، مؤكداً أن ذلك يندرج في إطار الجريمة السياسية حيث أن هؤلاء النواب أصحاب حصانة دبلوماسية.



وأشار إلى أن اليهود هودوا القدس وضموها بالمستوطنات من كل الجهات وأفرغوها من المؤسسات الفلسطينية كاللعليم والصحة والغرفة التجارية والشئون الاجتماعية، وتناقص عدد سكان القدس بسبب سياسة تهديم البيوت وتشريد أهلها. وأضاف: «تسعة عشرة نائباً في سجون الاحتلال بهدف شل عمل المجلس التشريعي، وعتبنا على أبناء جلدتنا سلطة فتح التي لم نسمع لها صوتاً بل قصروا في دعم الإخوة المختطفين والمباعدين».

النائب محمد فرج الغول

من جهته، دعا النائب محمد فرج الغول إلى العمل للإفراج عن جميع أسرا في سجون الاحتلال، مؤكداً على ضرورة استمرار المقاومة في الصمود والثبات على المواقف وعدم الاستسلام لقرارات الدول الغربية الظالمة، وضرورة الاستمرار في المقاومة حتى تحرير فلسطين.



النائب عبد الفتاح دخان

في ذات السياق طالب النائب عبد الفتاح دخان سلطة فتح في رام الله بالتوقف فوراً عن ملاحقة المجاهدين والمقاومين للاحتلال الصهيوني في مدن الضفة الغربية، داعياً إلى إطلاق سراح السجناء في سجون السلطة، وقال: «كفوا عن التنسيق الأمني مع الاحتلال».



النائب خليل الحية

بدوره، أشار النائب خليل الحية إلى وجود عملية تآكل للمقضية متمثلة في القدس واللجنتين والأرض، وأن علينا في هذه المرحلة التاريخية الهامة أن نرفع درجة الاهتمام الإسلامي، مؤكداً أن العدو قلق على مستقبله، فالعمل على تهويد القدس وتفرغها من أهلها يسير بخطى واضحة هذه الأيام.



وطالب الحية الفعاليات الحرة في العالم العربي والدولي بفضح جرائم الاحتلال وعزله والضغط على حكوماته والخروج في الشوارع للتعبير عن استنكارهم لما يحدث. كما طالب حركة فتح بالوقوف أمام مسؤولياتها التاريخية وقفة كريمة عزيزة لنصرة النواب المهددين بالإبعاد فالخطر المؤكد في القدس يجعلنا نرفع شعار «القدس في خطر».

النائب يونس الأسطل

وأشار النائب يونس الأسطل إلى أن ذكرى الإسرائاء والمعراج جاءت في أسوأ ظرف سياسي مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن التاريخ أكد أن المسجد الأقصى تحرر عام ١٥ هجرية أي بعد ١٧ عاماً من ذكرى الإسرائاء والمعراج، مؤكداً أن هذا الرقم تكررت آياته الكبرى في عدد من المواضع.



وتابع: «في فلسطين قاومنا الاحتلال أواخر عام ١٩٨٧ وتمكننا من كسبه عام ٢٠٠٥ أي بعد ١٧ عاماً، وكثير من النبوءات تقول أن نهاية الاحتلال عام ٢٠٢٨ أي بعد ١٧ من بداية تحرير فلسطين الذي بدأ من قطاع غزة».

النائب إسماعيل الأشقر

أما النائب إسماعيل الأشقر فدعا لعقد مؤتمر برلماني عربي إسلامي في قطاع غزة كتنهازة برلمانية يتم التضامن فيها مع النواب المهددين بالطرد والإبعاد لحشد ممثلين لأكثر من مليار ونصف مسلم ليكونوا أمام مسؤولياتهم تجاه فلسطين والقدس. وفي ختام الجلسة تم إقرار تقرير لجنتي: «القدس» و«التربية» مع تعديلاته بإجماع النواب.



جلس التشريعي التي عقدت بمناسبة مرور عام على صدور قرار إبعاد النواب المقدسين



الجهد البرلماني.. دقة العمل تبرز بنكهة الشمول.. سياسيا

لا تتفك الحروف والكلمات ترسم ما بين يوم وآخر معالم الجهد الحثيث الذي يبذله نواب المجلس التشريعي في إطار تلمسهم لمعانة أبناء شعبهم، وحرصها على تذليل كافة العوائق التي تواجه شرائحه المختلفة، والتفاعل مع كافة المواضيع والقضايا الوطنية.

"البرلمان"، وكعادتها، استمرت في مواكبة التقرير التالي.



جانب من الندوة التي نظمتها الحملة الدولية للإفراج عن النواب بالتعاون مع مركز الدراسات بعنوان عام على اعتصام نواب القدس

وقالت «لا يمكن إجراء انتخابات دون تهيئة الأجواء لها وإلا فلا داعي للعالم أن يتحدث عن الديمقراطية والشفافية».

في حين نوه النائب البوريني إلى ضرورة أن يسبق أي انتخابات تهيئة الأجواء لها وإعطاء ضمانات باحترام نتائجها.

النائب بوريني ومنصور يتفقدان تصحيح امتحانات الثانوية العامة

إلى ذلك، زار النائبان ياسر منصور وحسني البوريني قاعات تصحيح امتحانات الثانوية العامة في مدرسة الصلاحية في مدينة نابلس، واطلعوا على سير العمل فيها واطمأنوا على المعلمين هناك.

وتأتي زيارة النواب ضمن سلسلة من الزيارات التفقدية المستمرة التي يقوم بها النواب للمؤسسات المختلفة.

ولاقبت زيارة النواب ترحيباً كبيراً من المعلمين، الذين استقبلوا النواب وأطلعوهم على مجريات عملهم، مؤكدين على ضرورة التواصل الدائم معهم من كافة الشخصيات والهيئات.

النائب عبد الجواد يشارك في مؤتمر حول الأسرى بسلفيت

بدوره، شارك النائب د. ناصر عبد الجواد، قبل اختطافه، في المؤتمر الذي عقده مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة تحت عنوان «إبداعات انتصرت على القيد» والذي تناول الإعلام الفلسطيني والدولي جزءاً منه باهتمام كبير.

وكان للدكتور عبد الجواد مداخلة تحت عنوان «تجربة التعليم الذاتي في الاعتقال» عرض خلالها تجربته الشخصية في التعليم الذاتي أثناء وجوده في سجون الاحتلال وحصوله على أول درجة دكتوراة «بتقدير امتياز» في تاريخ السجون.

ودعا د. عبد الجواد زملاءه في الحركة الأسيرة إلى الرد على نتيائهم وعصاباته الصهيونية باستغلال أوقاتهم في التعليم الذاتي والارتقاء بمستوياتهم الثقافية والفكرية لأنه يعمل عليهم الكثير في المرحلة المقبلة.

نواب محافظة خان يونس يكرمون فريق نادي شباب خان يونس

إلى ذلك، كرم نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بمحافظة خان يونس فريق نادي شباب خان يونس الرياضي لفوزه ببطولة الدوري الكروي الرياضي على مستوى أندية محافظات قطاع غزة.

وضم الوفد كلا من النائب د. يونس الأسطل والنائب د.صلاح البردويل والنائب يحيى موسى، وكان في استقباله رئيس النادي وأعضاء مجلس الإدارة.

وهنا النواب إدارة النادي وفريقه على فوزه في بطولة

أبو سالم، وعن أسباب ضعف جودة المنتج الفلسطيني، وسبل الحل والعلاج.

وفي نهاية اللقاء أكد النائب عدوان أنه سيتم ترتيب لقاء مع وزير الاقتصاد ضمن وفد صغير من اتحاد الصناعات الغذائية لشرح كافة المشاكل والمطالب في سبيل دعم المنتج الوطني.

وتنظم ندوة بعنوان «عام على اعتصام نواب القدس»

كما نظمت الحملة بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والتنمية ندوة بعنوان «عام على اعتصام نواب القدس في مقر الصليب الأحمر، ماذا بعد؟»، وشارك فيها لفييف من النواب والشخصيات والكتاب، وتخللها عدد من الكلمات من غزة والقدس والعاصمة الإيطالية «روما».

واستعرض النائب د. محمد شهاب، أشكال الحصار والتضييق التي واجهها نواب كتلة التغيير والإصلاح طيلة المرحلة الماضية من حرمان من السفر وقصف للبيوت والمكاتب وحرمان من الحصانة البرلمانية.

بدوره، قال النائب أحمد عطون، أحد النواب المهددين بالإبعاد في كلمة ألهاها عبر الفيديو كونفرس من مقر الصليب الأحمر في القدس أن لا حصانة لأحد في القدس حيث ينبش الاحتلال قبور الأموات (مقبرة مأمون الله).

من جانبها أكدت الرئيسة السابقة للبرلمان الأوروبي «لويزا مورجانتيني» في كلمة ألققتها من روما عبر الفيديو كونفرس على دعمها لنواب القدس ولأهل قطاع غزة الذين يعيشون تحت الحصار، مشددة على ضرورة وحدة الفلسطينيين لمواجهة الاحتلال، واصفة توقيع المصالحة الفلسطينية بالقرار الحكيم.

بدوره طالب د. نافذ المدهون المستشار القانوني للمجلس التشريعي بتشكيل فرق قانونية خاصة يتم وضع كافة الأدلة المتعلقة بالموضوع بين أيديها.

النواب الإسلاميون بالضفة ينظمون اعتصاماً تضامنياً مع نواب القدس

من جهة أخرى، نظم النواب الإسلاميون الإثنين (٤-٧) اعتصاماً تضامنياً مع نواب القدس ووزيرها المهددين بالإبعاد والذين مضى على اعتصامهم أكثر من عام في مقر الصليب الأحمر الدولي بمدينة القدس.



د.دويك والنواب الإسلاميون ينظمون اعتصاماً تضامنياً مع نواب القدس المهددين بالإبعاد أمام مقر الصليب الأحمر، برام الله

وحضر الاعتصام الذي عقد في مقر الصليب الأحمر في مدينة رام الله، جمع من النواب الإسلاميين من مدن الضفة المختلفة، وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك والنائب عن القدس المبعد إلى رام الله الشيخ محمد أبو طير وبمشاركة النائب د.

د. دويك ومجموعة من النواب يلتقون السفير الروسي في رام الله

زار رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك ووفد برلماني من النواب، أمس، لسفارة الروسية في مدينة رام الله والتقوا بالسفير الروسي (ألكسندر ريديكوف) ومستشاره.

وناقش دويك والوفد البرلماني المرافق مع السفير الروسي عدة قضايا على صعيد الوضع الفلسطيني الداخلي وموضوع المصالحة الفلسطينية وتجاهات إنهاء الانقسام الفلسطيني.

وتطرق الوفد إلى اعتداءات الاحتلال بحق أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث بحثوا قضية النواب المختطفين، والنواب المهددين بالإبعاد المعتصمين في الصليب الأحمر الدولي منذ ما يزيد عن عام، والنائب المبعد عن مدينة القدس لرام الله الشيخ محمد أبو طير. من جانب أكد السفير الروسي وقوف بلاده وحكومتها إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، واستنكر اختطاف الاحتلال للنواب، ووعده بمواصلة متابعة موضوع نواب القدس المهددين بالإبعاد.

وفي نهاية الزيارة تقدم النواب بالشكر للسفير الروسي على الدور الذي تقدمه بلاده في دعم حقوق الشعب الفلسطيني.

وشارك في تلك الزيارة إلى جانب د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي كل من النواب د. أيمن دراغمة، عبد الجابر فقهاء، الشيخ محمد أبو طير النائب المبعد إلى رام الله، ومحمد مطلق أبو جحيشة.

اللجنة الاقتصادية تلتقي بوفد من اتحاد الصناعات الغذائية

إلى ذلك التقت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي بوفد من اتحاد الصناعات الغذائية للاستماع إلى المشاكل التي يواجهها قطاع الصناعات الغذائية، والبحث في سبل دعم المنتج الوطني.

وحضر اللقاء رئيس اللجنة الاقتصادية د. عاطف عدوان والنائب د. سالم سلامة والنائب جمال نصار، ومثل اتحاد الصناعات الغذائية كلا من د. موسى الزعبيوط، محمد عايش، عدلي اليازوري، وائل الخليلي، وسامي اليازجي.

ورحب د. عدوان بالوفد الزائر، مشدداً على دعم اللجنة

الاقتصادية في التشريعي للمنتج الوطني، وتقديم كافة التسهيلات له كي ينافس المنتج المستورد.

وتحدث وفد اتحاد الصناعات الغذائية عن المشاكل والعقبات التي يواجهها تسويق المنتج المحلي في ظل المنافسة الشديدة من المنتج المستورد عبر معبر كرم



هل يُعَدَّرُ الإعلام في التراخي في كشف الثام عن مؤامرة اللئام على التشريعي بذريعة الانقسام

النائب / د. يونس الأسطل

(يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفَنُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) (التوبة: ٣٢)

انعدت ورشة في أروقة المجلس التشريعي بغزة، وحضرها لفيء من العاملين في عدد من الفضائيات التي لها مراسلون في القطاع، وقد ناقشت سبل توظيف سلاح الإعلام في تفعيل قضية النواب المهددين بالإبعاد عن مدينة القدس، وقد مضى عليهم عام كامل وهم معتمضون في مقر الصليب الأحمر بيت المقدس، فما استطاعوا أن يبرحوه، وما استطاعوا له تركا، كما تناولت قضية نواب الضفة الغربية الذين يُعاد اعتقالهم ثانية، واحدا إثر الآخر، وقد أمضى أكثرهم ثلاث سنين من قبل مخطوفين، بينما ناف بعضهم على الخمسين شهرا، وهاهم أولاء يُختطفون من جديد؛ لتبدأ المعاناة تارة أخرى.

وقد كان من المتوقع أن يضع الإخوة الإعلاميون بين أيدينا فيضا من الوسائل الإبداعية التي تُظهرُ معاناة الفريقيين في الإعلام؛ بما يمثل ضغطاً أو إخراجاً للصهيانية؛ لحملهم على تغيير سياستهم، والتوقف عن التخطف، وصرف النظر عن قرار الإبعاد؛ إذ لا ذنب لإخواننا البرلمانيين إلا ثقة أمتهم بهم، وإلا نشاطهم في تكريس المصالحة بين فصائل الشعب الفلسطيني، وفضح جميع المتآمرين على تلك الجهود المؤسسة للشراكة والوحدة وقطع دابر التداير والانقسام.

وعلى الرغم من الأفكار الجيدة المعدادة التي كانت في الموضوع، إلا أنه قد رأينا أن بعضهم قد حمل الحكومة المسؤولية عن ضعف التعاطي الإعلامي مع محنة النواب، بينما ذهب آخرون إلى توجيه العتاب للمجلس التشريعي أن برامجه في ذلك خجولة، وراح فريق ثالث يعلق البرود في هذه المصيبة على مشجب الانقسام. إلخ.

وقبل مناقشة تلك الطروحات أرى من المناسب أن أشير إلى مضمون آية التوبة التي في جبين المقال، ومثلها آية الصف، مع اختلاف طفيف في التعبير، والمضمون واحد، فقد قال عز وجل فيها: «يُرِيدُونَ يُطْفَنُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ» (الاية ٨) إنها تشير إلى أن سلاح الإعلام المعبر عنه بالأفواه هو الأمضى في وسائل أعداء الله وأعدائنا في إطفاء نور الله، وهو نورنا الذي ننشئ به في الناس، ويُسَرُّ ربنا تبارك وتعالى أن سيتم نوره، ويظهر هذا الدين على الدين كله، ولو كره المشركون.

وقد جاءت آية التوبة في سياق التحريض على قتال أهل الكتاب، يهوداً ونصارى، أولئك الذين لا يُحَرِّمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق؛ فضلاً عن عدم إيمانهم بالله واليوم الآخر، كما يظهر من سلوكهم، وبعد أن يُذكر المزيد من الجرائم يخبر عن جهودهم في وأد الدين، فيصورها كمن ينفخ فيه على نور الشمس، وما ضُرَّ الشمس أن يقف الأولون والآخرون من الإنس والجن في صعيد واحد، وأن ينفثوا من أجوافهم غايمة ما يستطيعون أن ثاني أكسيد الكربون، إنهم أشبه بنملة ترغب في إيقاف زحف دبابة، أو بسمكة صغيرة تعترض حاملة طائرات في طريقها إلى الشواطئ السورية.

إن هذا الدين سينتصر، ويتم نوره، وتعلو كلمته، ويظهر سلطانه على المناهج كلها، والدساتير جميعاً، ولو كره الكافرون، فهو وعْدُ إلهي، وإنه كان وعده مأتياً، ومن أصدق من الله قبلاً أو حديثاً!! وقد أنبأنا ربنا تبارك وتعالى عن ابتلائنا الحتمي في أموالنا وأنفسنا نبأ متفوعاً بالقسم، وأنا نسمع من أهل الكتاب والمشركين أدنى كثيراً، وأن سلاحنا في ذلك هو الصبر والتقوى، وعندئذ فلن يضرنا كيدهم شيئاً، كما في آل عمران (١٨٦)، ولا شك أن الإعلام هو وسيلة الأذى الكثير الذي يبلِّغ أذناننا وأسماعنا.

ومن ذلك أيضاً أن المنافقين الجبناء في الحروب حينما تهدأ المعارك، ويتوقف أزيز الرصاص، وزلزلة القنابل، وصاخة الصواريخ، يطلون علينا بوسائل الإعلام؛ لينسجوا الإفك، ويصنعوا من الحبة قبة، وهم يَسْلِفونكم بالسنة حداد، وبسِّل من سواد المداد، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون، قاتلهم الله أتى يوفكون، والآية في الأحزاب (١٩).

فإذا عدت إلى أطروحات الإعلاميين الذين انصبَّ أكثر لومهم على غزة حكومة، وحركة، ومجلساً تشريعياً، فضلاً عن الانقسام، فقد لمسنا من ذلك ولاء هؤلاء لرام الله، أو على الأقل ميل الكفة تجاه السلطة، وهذا هو التفسير الأرجح في استرخاء الإعلام تجاه بليَّة النواب؛ ذلك أن مصلحة السلطة في غيابهم عن الساحة لا تقل عن مصلحة الاحتلال؛ فإن الذين لم يعترفوا بنتائج الانتخابات على مدار خمس سنوات، ولم يتركوا سبيلاً لإبطالها، من مصلحتهم إحداث تغيير على موازين القوى داخل البرلمان؛ ليعودوا هم الأغلبية، ويتحقق لهم ما كانوا يحملون به حين سمحوا بالانتخابات بعد تعطيلها ست سنوات؛ نظراً لأن التوقعات جميعاً كانت تشير إلى أن حركة حماس ستبقى في المعارضة، وأن دمجها في السياسة يبعدها عن المقاومة، فلما كانت لها الغلبة تقرر إخراجها من نفس الباب الذي ولَّجت منه، ومن هنا نادوا بإعادة الانتخابات، ثم بالاستفتاء، فلما لم يفلحوا كانت مقاطعة الحكومة، ومحاصرتها، ثم قرار الانقلاب عليها، وقد استَبَقَتْه بإفشاله، وتثبتت شرعيتها، وكان الاحتلال قد تواطأ معهم في إيقاع الخلل في التشريعي باعتقال أكثر من أربعين نائباً من حماس بمن فيهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس؛ بل رئيس السلطة بحسب القانون الأساسي منذ انتهت شرعية عباس، وصار بعدها إلى الشرعية. ومن هنا بدأ الاحتلال في تجديد الاعتقال لرموز الشرعية مؤخراً؛ حين رأى أن مؤامرة عباس بتقديم حبة سُم قاتلة للتشريعي قد فشلت؛ فإن مرور حكومة المصالحة عبر التشريعي أمر إجباري لا تفریط فيه، خاصة وأن عباس يتغنى أن الحكومة حكومته، وأنها على برنامجها التفاوضي، فلما لم ينتزع ذلك من حماس ركل الحكومة حتى حين.

إذا فهناك مصلحة كبرى للسلطة في تقييد رموز حماس في التشريعي، سواء بالاعتقال، أو بالإبعاد، وهذا ليس مستهجناً ممن لفظوا غيرهم؛ بادعاء التمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ثم الانحياز للعدو بالمقاولات الأمنية في أوسلو وخارطة الطريق، وما قبل ذلك وما بعده.

إن المطلوب هو فضح هذا التعاون الأمني مع الاحتلال، ثم إبراز المعاناة اليومية لأولئك النواب، ونشر تاريخهم وكفاءاتهم؛ ليعرف القاصي والداني أننا أمام جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، ترتكب في حق أولئك الرواحل، حتى يوضع المجرمون في الزاوية، ولا يجدوا من الأحرار إلا كل احتقار، فيفكروا ألف مرة ومرة قبل اعتقال كل نفس حرة، وحتى يتوقف الإعلام عن الملام للانقسام، ويجترئ على اقتحام معالق اللئام؛ لتصبح الحقيقة كالشمس البريقة في رابعة النهار.

وحسبنا الله الواحد القهار

إعلاميا واقتصاديا واجتماعيا

بجهود وأعمال وفعاليات نواب المجلس التشريعي خلال الأيام القليلة الماضية، وأعدت

منطقة شرق غزة والإدارة العامة لدار القرآن الكريم بقطاع غزة وعلي رأسها النائب د. عبد الرحمن الجمل، شاكرا المحفظين والإدارة على ما يبذلونه من أجل إنجاح مشروع تاج الوقار.

النائب نصار يستقبل ممثلا عن ثورة ٢٥ يناير

من جهته، استقبل النائب عن الكتلة جمال نصار ممثل ثورة ٢٥ يناير المصرية د.إبراهيم الديرواي بمدينة أصداء للإعلام والإنتاج الفني بحضور القيادي في حركة حماس د.إسماعيل رضوان.

وأعرب نصار عن سعادته الغامرة بهذه الزيارة الطبية لممثل الثورة المصرية، مؤكداً على العلاقة التاريخية التي تربط الفلسطينيين بأشقائهم المصريين علي مدار التاريخ.

وعبر نصار عن الشكر العميق للأخوة في قيادة شباب الثورة الذين أعلنوا عن تشكيل لجنة دعم القضية الفلسطينية من شباب الثورة المصرية.

من جانبه أكد د.الديرواي عن اعتزازه بزيارة قطاع غزة ولقائه بممثلي الشعب الفلسطيني ونواب المجلس التشريعي.

النائب أبو مسامح يشارك في افتتاح مركز شرطة محافظة رفح

في ذات السياق، شارك النائب عن الكتلة بمحافظة رفح سيد أبو مسامح في افتتاح مركز شرطة محافظة رفح تحت رعاية وحضور رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وبحضور وزير الداخلية فتحي حماد وعدد من القيادات الحركية وقيادة الأجهزة الأمنية والشرطة بالمحافظة.

ويستقبل وفدا من جمعية واعد

كما استقبل النائب أبو مسامح في مكتبه بمدينة رفح وفدا من جمعية واعد للأسرى والمحربين.

وأكد النائب أبو مسامح أن قضية الأسرى هي إحدى القضايا المركزية التي يجب أن تنتهي، موضحاً بأنها إحدى آثار هذا الاحتلال الجاثم على أرضنا الفلسطينية منذ عشرات السنوات.

وأشاد أبو مسامح بالجهود التي تقوم بها جمعية واعد للأسرى وذويهم.

من جانبهم، استعرض وفد جمعية واعد أبرز الأنشطة والفعاليات والخدمات التي تقدمها الجمعية للأسرى وذويهم.

ويتفقد معبر رفح البري

كما تفقد النائب أبو مسامح معبر رفح البري للاطلاع على آليات العمل به وطرق معالجة مشاكل سفر المواطنين



النائب م. جمال سكيك ولجنة حي الصبرة يلتقون رئيس بلدية غزة

أندية قطاع غزة. مشيدين بدور إدارة النادي.

وفي ختام الزيارة قدم النواب لإدارة النادي درعا تقديرا لفوز الفريق في البطولة.

النائب سكيك يلتقي برئيس بلدية غزة

في نفس الإطار، شارك النائب عن كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة غزة م. جمال سكيك لجنة حي الصبرة في زيارة بلدية غزة، وكان في استقبال الوفد م. رفيق مكي رئيس بلدية غزة وعدد من أعضاء المجلس البلدي.

وعبر رئيس البلدية عن بالغ السعادة بهذه الزيارة الطبية التي تأتي في إطار التنسيق المشترك والتعاون وتعزيز دور البلدية.

بدوره أشاد النائب سكيك بجهود بلدية غزة المستمرة والمتواصلة لخدمة أبناء شعبها، مشيراً إلى أن أعمال البلدية الملحوظة هذه الأيام تتحدث عن نفسها، والتي كان آخرها شارع النزاز وشارع الشهداء، بما يغري جميع لجان الأحياء بالمناطق للتواصل مع البلدية من أجل تنفيذ بعض المشاريع المهمة لهذه الأحياء.

واستعرض النائب سكيك و. وليد عويضة رئيس لجنة حي الصبرة بعض المشاكل التي تصل لمكتب نواب غزة ولجنة الحي، وبعض المشاريع التي يأملون أن تتم في حي الصبرة في أقرب فرصة ممكنة.

وفي ختام الزيارة شكر النائب سكيك والوفد المرافق رئيس البلدية على حسن الاستقبال والتجاوب السريع من قبله في تلبية المطالب التي تقدم بها الوفد الزائر.

يلتقي أوائل طلبة المخيم الصيفي الثقافي في المجلس التشريعي

كما استقبل النائب سكيك طلبة المخيم الصيفي الثقافي في المنطقة الوسطى وذلك في مقر المجلس التشريعي.

ورحب النائب سكيك بالوفد الطلابي في بيت الشعب الفلسطيني، مستعرضاً للوفد الطلابي طبيعة عمل المجلس التشريعي، ودوره المنوط به في سن القوانين والرقابة على الحكومة وإعداد الموازنة السنوية للدولة وإقرارها، شارحاً نبذة عن عمل البلديات التي تتبع لوزارة الحكم المحلي في قطاع غزة. وتحدث النائب سكيك عن أسباب فشل المصالحة وعدم التقدم في الحوار الفلسطيني حتى هذه اللحظة، محملاً عباس المسؤولية لإصراره على أن يكون فياض رئيس وزراء بالقوة بدون توافق وطني.

وقدمت طالبة شرحا عن مركز العلم والثقافة الحاضن للمخيم الطلابي، مبينة أهداف

المركز وأهم إنجازاته، مطالبة بالاهتمام بالموهوب واكتشافها، مشددة على أهمية الدعم المعنوي والمادي كي يستمر هذا المخيم ويمضي إلى الأمام.

النائب أبو راس

يتفقد مخيمات تاج الوقار لحفظ القرآن الكريم

بدوره، تفقد النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بمحافظة غزة د.مروان

أبو راس عدداً من مراكز مخيمات تاج الوقار لحفظ وتثبيت القرآن الكريم بمنطقة شرق غزة، وكان في استقباله عدداً من المسؤولين بدار القرآن الكريم ومخيمات تاج الوقار.

وشملت الجولة مركز التحفيظ بمسجد الحرمين ومسجد التوفيق ومسجد عز الدين القسام.

وأشاد النائب أبو راس بجهود إدارة دار القرآن الكريم والسنة في

بمشاركة مدراء مكاتب النواب.

والتقى النائب أبو مسامح بعدد من المسافرين، واستمع لمشاكلهم ومعاناتهم على معبر رفح. ووعد بطرح هذه المشاكل بسرعة مع الجهات المختصة بهدف معالجتها والارتقاء بعمل المعبر بما يطوي صفحة المعاناة لجميع المواطنين.

هل تستعيد مصر دورها القومي وتتحرك من الضغط الخارجي قريبا؟

معبر رفح.. لوحة ألم وأمل تغرقها ألوان الضغوط والأجندات



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

التجربة التركية

تجربة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان رائعة ومفيدة للغاية، وأحرى أن تشكل حالة إلهام واقتداء على مستوى الوطن الفلسطيني، والوطن العربي قاطبة.

حزب «العدالة والتنمية» ليس كما يتصور البعض حزبا إسلاميا، أو ذو مرجعية دينية، فالحزب يسير بعيدا عن الاعتبار الأيديولوجي في إطار العضوية وتحشيد الأنصار، ويحوي ضمن صفوفه إسلاميين واشتراكيين وعلمانيين ومستقلين، جمعهم إرادة العمل المشترك لخدمة الشعب التركي، وإعلاء القيم والمثل العليا في أروقة المجتمع ومؤسسات الدولة التركية.

تأسس «العدالة والتنمية» على وعي وبصيرة، وشق طريقه في فضاء السياسة التركية بناء على رؤية منهجية ثابتة لتطلعات واحتياجات المجتمع التركي، ليتمكن في غضون فترة وجيزة من الاستحواذ على الحياة السياسية في تركيا، ودخول كل بيت فيها، وأسر لب شرائح المجتمع التركي على اختلاف تلاوينها الفكرية وأصولها المذهبية ومشاربها الأيديولوجية.

أول ما لفت النظر في التجربة التركية أنها تعمل في ضوء البرامج العملية التفصيلية بعيدا عن الشعارات والعنتريات والتنطع الكلامي الذي أدمنته ساحاتنا العربية.

ركز «العدالة والتنمية» كثيرا على التعليم، واهتم تماما بتوفير الحقوق الصحية والاقتصادية للشعب التركي، وحول تركيا إلى واحة غناء تشهد بحال الحريات العامة وحقوق الإنسان فيها، وأحدث ثورة نمووية قفزت بالمؤشر الاقتصادي التركي من المرتبة الـ (٢٧) إلى المرتبة الـ (١٧) عالميا، ووضع الاهتمام بالمرأة في صدارة أجندته السياسية والاجتماعية، واعتنى بالشباب كل العناية، حتى بدا وكأن معظم كوادر الحزب من الشباب.

يتبنى الحزب منظومة قيمية تشكل خليطا بين الثقافة التركية والثقافة الغربية في إطار الالتزام بالقيم الإنسانية العليا، فالديمقراطية كآلية وأداة بكل تجلياتها، وقيم العدالة، والمساواة، ونصرة الفقراء والمظلومين، تمثل القاعدة الصلبة والأرضية الخصبة التي ينطلق منها «العدالة والتنمية» لإصلاح وتطوير الواقع التركي، وتلبية رغبات واحتياجات المجتمع التركي. والسؤال الذي يفرض ذاته موضوعيا في سياق استعراضنا للتجربة التركية هو: هل يمكن لنا، كفلسطينيين وعرب، الاستفادة من هذه التجربة، واستنشق رحيق خبرتها الفواحة التي وضعت تركيا على خارطة الإقليمية والدولية كدولة رائدة وذات احترام وتقدير على المستوى العالمي؟

الإجابة قطعية الإيجاب نظريا، قطعية السلب عمليا، فنحن نبدع في صياغة الألفاظ التي تقرّبنا إلى شعوبنا على مستوى الكلمة والشعار، فيما يخفي واقعا أجندا أخرى وحسابات مغايرة.

نحن أحوج ما نكون، كفلسطينيين وعرب، للتأسي بمضامين التجربة التركية الرائدة، رغم الفروقات والتباينات الموضوعية بين دولة وأخرى، وشعب وآخر، فهناك مشتركات لا تسقط، وقيم عليا لا تتغير على الإطلاق.



النائب حلايقة: نشعر بالإحباط لما يجري في معبر رفح.. وفتح المعبر مطلب شعبي مصري يجب أن يوضع على سلم الأولويات لدى القيادة المصرية

النائب سكيك: نستغرب استمرار التضييق على معبر رفح.. ومصر لم تتخل عن مسؤولياتها القومية وكانت ولا زالت حاضنة الأمة العربية والإسلامية



وشدد النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" على أن مصر الكنانة لم تتخل عن دورها ومسؤولياتها، وأنها كانت ولا زالت حاضنة الأمة العربية والإسلامية، وأنها نفق إلى جانب مصر في مواجهة أي ضغوط خارجية، مشيرين إلى أن فتح معبر رفح هو مطلب شعبي مصري يجب أن يوضع على سلم الأولويات لدى القيادة المصرية الجديدة.

استغرب نائبان في المجلس التشريعي استمرار السلطات المصرية في التضييق على الفلسطينيين المسافرين عبر معبر رفح البري، مؤكدين أن الشارع الغزي والمواطن الفلسطيني بشكل عام يشعر بالإحباط والانتكاسة في ظل استمرار التضييق على المعبر وضرب مصالح الشعب الفلسطيني المحاصر بحائط الضغوطات والإملاءات.

والاملاءات.

دعوة لتجسيد الوفاء

وتابعت: «إننا وبالرغم من استمرارية التضييق على المعبر نتطلع من القيادة المصرية الجديدة، والتي تعهدت أن تظل وفية للقضية الفلسطينية ولمطالب الثورة، أن تسرع في رفع المعاناة عن أبناء غزة تحديدا، والالتفات إلى حجم الكارثة الإنسانية والصحية المترتبة على بقاء العمل في المعبر».

مطلب شعبي مصري

وأشارت النائب الحلايقة إلى أن الوضع الإنساني لا يحتمل المزيد من الترهيل، لافتة إلى أن القيادة المصرية قادرة على فتح المعبر دون الالتفات إلى أية شروط أو إملاءات، مؤكدة أن فتح المعبر هو مطلب شعبي مصري يجب أن يوضع على سلم الأولويات لدى القيادة المصرية الجديدة.

لا أقل من المصارحة

واستدركت حلايقة بالقول أنه «إذا كانت هناك مخلفات والتزامات تركها النظام المصري السابق يصعب معها تنفيذ التزامات القيادة الجديدة نحو شعوبها وقضاياها المصرية فلا أقل من مصارحة هذه الشعوب من أجل إيجاد حلول منطقية تساهم ولو بشكل يسير في رفع المعاناة عن قطاع غزة».

جانب مصر في مواجهة أي ضغوط خارجية فيما يحفظ كرامتها وعزتها وعدم تدخل الآخرين في قرارها، ونأمل أن تتخلص من أي محاولة خارجية لإساءة العلاقة فيما بين الشعبين الفلسطيني والمصري.

دعوة للتشديد والتقنين

وناشد النائب سكيك المواطنين بعدم السفر إلا للضرورة والأهمية وذلك لتخفيف الأمانة على المعبر وإتاحة الفرصة لأصحاب الحاجات الماسة والضرورية والمرضى للسفر وتلقي العلاج، مؤكدا أن عمل المعبر يحتاج إلى ترتيب وإدارة وأمن وسلامة.

انتكاسة وإحباط

بدورها، أكدت النائب سميرة الحلايقة أننا أفرطنا بالتفاؤل بعد سقوط نظام حسني مبارك الذي كرس نمطية التبعية والتطبيع على مدى ثلاثة عقود، فقد راودتنا الأحلام أن الراكب سيسير من غزة إلى حضرموت دون أن يفكر بالبوابات والحدود، إلى أن فوجئنا بعد هذه الأشهر من الانتظار وأصبح الشارع الغزي والمواطن الفلسطيني بشكل عام يشعر بالإحباط والانتكاسة بعد استمرار التضييق على المعبر وضرب مصالح الشعب الفلسطيني المحاصر بحائط الضغوطات

استغراب وأمل

فقد استغرب النائب م. جمال سكيك استمرار السلطات المصرية في التضييق على الفلسطينيين على معبر رفح البري الذي يشكل المنفذ الوحيد لأهالي القطاع إلى العالم الخارجي، معبرا عن أمله الشخصي وعن تطلعات الشعب الفلسطيني في فتح دائم لمعبر رفح بما يخفف من معاناة شعبنا الذي يكابد حصارا صهيونيا ظالما منذ ما يقارب خمسة أعوام.

حاجات ملحة

وأشار النائب سكيك إلى أن هناك احتياجات حقيقية وملحة، مثال المرضى والطلاب وأصحاب الإقامة خارج القطاع وزيارات أهل في فترات الإجازات. عدا عن الحاجة الاقتصادية وتبادل المنافع. مضيفا: «هذا كله يلزم وجود تنسيق عال وجهد كبير وتقدير رفيع لإخواننا في جمهورية مصر العربية بما يعمل على إنهاء معاناة معبر رفح بمسئولية وروح أخوية عالية».

مصر لم تتخل عن دورها

وأكد النائب سكيك أن مصر الكنانة لم تتخل عن دورها ومسؤولياتها، وأنها كانت ولا زالت حاضنة الأمة العربية والإسلامية، مستدركا أننا نفق إلى



نواب التشريعي خلال مشاركتهم في حفل تكريم أوائل الطلبة في المنطقة الوسطى



اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تلتقي وفدا من اتحاد الصناعات الغذائية



النائب سيد أبو مسامح لدى استقباله رئيس الوزراء إسماعيل هنية إبان افتتاح مركز شرطة محافظة رفح